مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

**اسم المقال:** أهمية الثروة الحيوانية والضوابط التشريعية لحمايتها (دراسة مقارنة)
**اسم الكاتب:** أ.م.د. تغريد محمد قدوري النعيمي، هدى علي عباس ريوان
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9746
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/01 12:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

# The importance of livestock and legislative controls to protect it (comparative study)

[1] Dr. tagreed Mohammed Qaddouri Al-Naimi [2] Huda Ali Abbas Riwan
University of Baghdad, College of Law

1: Email: huda.ali2302m@colaw.uobaghdad.edu.iq
2: Email: dr.tagreed@colaw.uobaghdad.edu.iq

**Abstract:**

Our country, Iraq, is rich in animal wealth that ranks third after oil and agriculture, and is considered one of the prominent national wealth in the economic activity of many countries in the world if it is included in the forefront of the economic policy of countries and receives the required care through government support, and because the contribution of animal wealth in its direct and indirect form achieves the goals of sustainable development, including eliminating hunger and poverty and economic growth... Thus, countries, with their various controls, have been keen to state this protection in their legislation to guarantee the rights of future generations.

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.157837.1476

Submitted: 24/2/2025
Accepted: 6/3/2025
Published: 1/9/2025

**Keywords**:
food security
economic security
animal experiments
security controls.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

# أهمية الثروة الحيوانية والضوابط التشريعية لحمايتها (دراسة مقارنة)

[١] أ.م.د تغريد محمد قدوري النعيمي [٢] هدى علي عباس ريوان
[١] جامعة بغداد/ كلية القانون

**الملخص:**

يزخر بلدنا العراق بثروة حيوانية تحتل المرتبة الثالثة بعد النفط والزراعة، وتعد من الثروات الوطنية البارزة في النشاط الاقتصادي للعديد من دول العالم إذا ما درج في مقدمة السياسية الاقتصادية للدول وحصل على الرعاية المطلوبة من خلال الدعم الحكومي، ولكون مساهمة الثروة الحيوانية بصورتها المباشرة وغير المباشرة تحقق أهداف التنمية المستدامة منها القضاء على الجوع والفقر ونمو الاقتصاد ... وبهذا حرصت الدول بضوابطها المختلفة على بيان هذه الحماية في تشريعاتها لضمان حقوق الاجيال القادمة.

**الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، الامن الاقتصادي، التجارب على الحيوانات، ضوابط الحماية.**

## المقدمة

تصنف الثروة الحيوانية من الثروات الطبيعية والتي تعد من الوسائل المادية كونها قادرة على تكوين الدخل ومن الدعائم المهمة في حماية الاقتصاد الوطني ، وذلك بتوفيرها للأمن الغذائي للسكان في الدول المختلفة ، لكن تحقيق هذا الأمر ليس حتمي ويثار حوله العديد من المشكلات التي من الواجب مواجهتها لتحقيق اغراض الثروة الحيوانية المنشودة والتي تتعدى ما ذكر أعلاه لتصل فائدتها الى المجالات الطبية وما يشهده العالم اليوم من جملة من التجارب على الحيوانات من أجل ديمومة صحة الانسان و تحقيق نهج الصحة العامة بتوفير دواء ومنتجات تجارية و " مستحضرات تجميل " آمنة للاستخدام البشري وهذا ما تحققه حيوانات المختبر وتحت إشراف الطبيب البيطري.

**أولاً: مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في تناثر النصوص القانونية المعنية بحماية الثروة الحيوانية وقصورها عن بعض الجوانب منها توفير الحماية لحيوانات التجارب العلمية، وعدم صدور التعليمات لبعض القوانين التي تشكل الحجر الاساس لصحة الثروة الحيوانية وهو قانون الصحة الحيوانية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣، مع الاشارة الى ضعف الدعم الحكومي المقدم لقطاع الثروة الحيوانية ككل، وبهذا ممكن طرح تساؤلات عدة تتفرع منها المشكلة:

١-في حال استمرار قلة الدعم الحكومي ما الذي يمكن أن يحل بالوضع الاقتصادي للبلاد؟

٢-تناقص مصادر المنتجات الحيوانية هل من شأنها أن تؤثر على رفاهية الإنسان؟

٣-ماذا لو تم الاعتماد الكلي على الاستيراد بغرض سد احتياجات البلاد من هذه الثروة وأهملت المشاريع في الريف؟

٤-ما الذي يترتب في اجراء التجارب على الحيوانات بصورة لا ترقى الى مستوى أخلاقيات المهنة في التجارب العلمية ويقابلها استعمال حيوانات نادرة؟

٥- هل تؤثر ضعف الجزاءات المفروضة في قطاع الثروة الحيوانية وخاصة البرية منها الى تناقص في اعدادها؟

**ثانياً: منهجية البحث:** تتمثل منهجية البحث في المنهج التحليلي المقارن وذلك بعرض التشريعات العراقية ذات الصلة بحماية الثروة الحيوانية ومقارنتها بالتشريعات المقارنة، والتي كانت رائدة في هذا المجال أنموذج كل من مصر والامارات مع الاخذ ببعض الإشارات من اليمن لمعرفة المزايا والقصور وإعطاء بعض المقترحات ليسترشد بها مشرعنا العراقي.

**ثالثا: أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث من خلال ندرة الابحاث القانونية ببيان أهمية الثروة الحيوانية في تحقيق الامن الاقتصادي، والامن الغذائي لكل من الانسان والدولة وذلك بتوفير الحماية اللازمة للثروة الحيوانية من خلال الضوابط التشريعية التي وضعها المشرع وخول بها الادارة المختصة بتوفير هذه الحماية، وكذلك الاستخدامات الحيوية للحيوانات في مجالات التجارب على الحيوانات التي تحمي الصحة العامة للإنسان من خلالها.

**رابعاً: خطة البحث:** أنتهجنا خطة قوامها مطلبين مقسمة على ما يلي:

المطلب الأول / أهمية الثروة الحيوانية في مجال القطاعات الحيوية وضوابط حمايتها

المطلب الثاني / أهمية الثروة الحيوانية في مجال القطاعات الطبية وضوابط حمايتها

## I. المطلب الأول

## أهمية الثروة الحيوانية في مجال القطاعات الحيوية وضوابط حمايتها

يشارك قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لاسيما الهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (الصحة الجيدة والرفاه)، الهدف الثالث (لقضاء التام على الجوع)، الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر).. [١]

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. "مساهمات قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، لجنة الزراعة، الدورة السابعة والعشرون، ص ١.

وتتبين أهمية الثروة الحيوانية من ناحية مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي والذي بدوره يساهم في مجال السياحة البيئية بوصفه ثروة من الثروات الطبيعية، وأخيرا في تحقيق المساواة بين الجنسين وعليه سنتولى بيان أهداف الثروة الحيوانية أعلاه في فرعين نكرس الفرع الأول على أهمية الثروة الحيوانية في تحقيق الامن الغذائي وضوابط حمايته، ونبين في الفرع الثاني أهمية الثروة الحيوانية في تحقيق الامن الاقتصادي وضوابط حمايته.

## I.أ. الفرع الأول

## أهمية الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي وضوابط حمايته

يرجع ظهور مفهوم الامن الغذائي الى ازمة الغذاء العالمية والتي حدثت في النصف الأول من السبعينات ويقصد به "قدرة الفئات المختلفة في أي بلد ما وفي كل الأوقات والأماكن بالحصول على الغذاء الكافي من اجل حياة صحية ومنتجة وبتكلفة في نطاق القدرة الشرائية لهؤلاء السكان "[١] ويلاحظ من خلال تعريف الامن الغذائي أنه يدور حول توفير الغذاء في شتى الأزمان من أجل الاستمرار بالحياة والتمتع بصحة جيدة.

وبهذا فأن الأمن الغذائي لأي وطن بصورة عامة، وللوطن العربي بصورة خاصة هو قضية محورية لا يتوجب تركها للظروف التي لا تبدو بأنها آمنة لأن الغذاء ضرورة حيوية للإنسان ومتى ما توافر بمقادير مستقرة ومناسبة تصبح الحياة ميسورة وإذا أصبح الأمر غير ذلك، ساد القلق وبرزت المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يستدعي بالضرورة تنمية الزراعة والارتقاء بالقطاع الزراعي بما فيه الثروة الحيوانية. [٢]

وينبغي الإشارة أن التنمية المستدامة [٣] بأهدافها السبعة عشر مرتبطة معظمها بالأمن الغذائي بالشكل المباشر وغير المباشر كونها تهدف كلها الى اتخاذ التدابير للقضاء على الفقر والجوع وتحسين التغذية وتحقيق الأمن الغذائي وماهي الا غاية لصحة ورفاهية الانسان،

(١) فالح عبد النعيم أمين، عبد الرحيم محمد عبد الموجود. "دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي لأهم المجموعات والسلع الغذائية النباتية في مصر"، *بحث منشور في مجلة أسيوط للعلوم الزراعية*، (٤٨)، العدد (٤)، (٢٠١٧)، ص ٢٧٦.

(٢) أ.د خضران بن حمدان الزهراني، د. صديق الطيب منير. *الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات*، الطبعة الأولى، (الرياض: ٢٠٠٧)، ص٧.

(٣) التنمية المستدامة: تعني الإدارة والاستعمال من دون هدر في استثمار الموارد الطبيعية وصولاً لتحقيق التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية والصحية وبما يضمن مستقبل الأجيال القادمة . ينظر: م. د زينة عبد الأمير عبد الحسن . "دور الأمم المتحدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة العمل المناخي انموذجاً"، *مجلة العلوم السياسية* ، العدد ٦٧، حزيران ، (٢٠٢٤): ص ١٦٣.

وأشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الأمن الغذائي المستدام يعتبر من الأهداف الرئيسية والمهمة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. [١]

ومما لا شك فيه لابد من أن تكون هنالك ضوابط لحماية الأغذية والحفاظ عليها بصورة مستدامة وعليه سنوضح موقف كل من المشرع الاماراتي، والمشرع المصري، وأخيرا موقف مشرعنا العراقي في حماية الأمن الغذائي وعلى وجه الخصوص الأغذية ذات المصدر الحيواني وعلى النحو الاتي:

**أولاً: موقف المشرع الاماراتي**

سعى المشرع الاماراتي في سبيل تحقيق الامن الغذائي الى تشريع قوانين خاصة تهدف من خلالها الى حماية الثروة الحيوانية، ومنها القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٣ بشأن الوقاية من الامراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها حيث عرف المنتجات الحيوانية في نص المادة (١) بأنها "جميع أجزاء الحيوان القابل للأكل ومن ذلك: اللحوم الحمراء والبيضاء ولحوم الأسماك الطازجة والمجففة.. ومسحوق الحليب.. والألبان الطازجة..". [٢]، والقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن سلامة الغذاء حيث جعل نطاق تطبيق القانون في نص المادة (٣) على (الأغذية في كافة مراحل السلسة الغذائية)، وعرف السلسة الغذائية على أنها "كافة المراحل التي يمر بها الغذاء بدءًا من العلف ومروراً بالإنتاج الأولي حتى وصوله الى المستهلك". [٣] ، وكذلك القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار نظام الوقاية والسيطرة على الأمراض الحيوانية والوبائية المشتركة في إمارة أبو ظبي حيث نصت المادة (٣) على أن يهدف هذا النظام الى "المساهمة في الارتقاء بإنتاجية الثروة الحيوانية وتعزيز سلامة الأغذية ذات المصدر الحيواني"[٤]

**ثانياً: موقف المشرع المصري**

نظم المشرع المصري في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وحماية الثروة الحيوانية الى عدد من القوانين ،ومنها قانون وزارة الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦المعدل الى توحيد الثروة الزراعية والثروة الحيوانية في قانون واحد حيث نظم في الكتاب الأول منه (الثروة الزراعية) ، وكذلك نظم في الكتاب الثاني منه على (الثروة الحيوانية) ونصت المادة (١٠٩)على أنه " لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن السنتين ما لم يصل وزنها إلى الحد الذي تقرره وزارة الزراعة ... ولوزير الزراعة حظر ذبح العجول الجاموس الذكور

(١) رند عادل عبد. "الحماية القانونية الدولية للأمن الغذائي العالمي"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون ،٢٠٢٤)، ص١٣.
(٢)المادة (١)، من القانون اتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٣ بشأن الوقاية من الامراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها.
(٣)المادة (٣)، من قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن سلامة الغذاء.
(٤)المادة (٣)، من القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار نظام الوقاية والسيطرة على الأمراض الحيوانية والوبائية المشتركة في إمارة أبو ظبي.

ما يصل وزنها إلى الحد الذي يقرره و يستثنى من ذلك الحيوانات التي تقضي الضرورة بذبحها على أن يكون الذبح بموافقة الجهة الإدارية المختصة".[١]، ونظم ايضاً قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية رقم (١٤٦) لسنة ٢٠٢١.وجاء في الباب الثاني منه والذي تحت عنوان (جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية) ونصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة منه على "العمل على حماية وتنمية الثروة السمكية ومصادرها، والأشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات النافذة لها".[٢]

**ثالثاً: موقف المشرع العراقي**

ونظمت التشريعات العراقية أيضا جملة من القوانين لكون الثروة الحيوانية لها أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي، فهنالك قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه في الفصل الثاني والذي تحت عنوان (الأهداف والوسائل) على أن يهدف هذا القانون إلى "الحفاظ على الأغذية ذات المصدر الحيواني " [٣]، وقانون تنظيم ذبح الحيوانات رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢ المعدل حيث نصت الأسباب الموجبة منه "على معالجة اعمار بعض الحيوانات بحيث تتناسب اوزانها مع العمر الإنتاجي وبما يضمن حاجة السكان من اللحوم وزيادة اعداد الثروة الحيوانية والتقليل من الحيوانات المذبوحة". [٤]، وصدر مؤخرا قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ وأفردت الأسباب الموجبة من القانون على "تحقيق الامن الغذائي والتخفيف من الفقر والمضي بتقديم الخدمات للمواطنين وفي ظل التطورات العالمية الطارئة ومن أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي والاستفادة من موارد الدولة.. ". وتبين ذلك من نص الفقرة أولاً من المادة الثالثة من القانون على أنه "يتم تخصيص مبلغ قدره (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (خمسة وعشرون تريليون دينار) من قبل وزارة المالية وتوزع وفق الجدولين (أ) و (ب) المرفقين بالقانون" وخصص الجدول (ب) لوزارة الزراعة سبعمائة مليار دينار، ومنها لدعم الأدوية البيطرية وحدد مبلغ قدره خمسة وعشرون مليار دينار.[٥]

---

(١)المادة (١٠٩)، من قانون وزارة الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل.

(٢)الفقرة الرابعة من المادة الثالثة، من قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١.

(٣) الفقرة الثالثة من المادة الثانية، من قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ بالعدد (٤٢٩٥) في (٢٠١٣/١٠/٢٨).

(٤) الأسباب الموجبة. "من التعديل الأول لقانون تنظيم ذبح الحيوانات رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢". المنشور في الوقائع العراقية بالعدد(٢٥٤٢) في (١٩٧٦/٨/٢).

(٥) الأسباب الموجبة. "من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢". منشور في الوقائع العراقية بالعدد (٤٦٨١) في (٢٠٢٢/٧/٤)؛ الفقرة أولاً من المادة الثالثة. من القانون المذكور؛ ينظر الجدول (ب). من القانون السابق.

ويلاحظ من خلال استعراض الضوابط التشريعية في سبيل حماية الثروة الحيوانية وتحقيقها للأمن الغذائي أنها جاءت بصور مختلفة في توفير الحماية اللازمة لهذه الثروة الا انها تهدف في النهاية الى حماية الأغذية ذات المصدر الحيواني سواء من خلال سلامتها من الامراض الحيوانية وتوفير الاعلاف من جانب المشرع الاماراتي، وتحديد عمر ووزن مناسب لذبحها وهذا ما تضمنه كل من المشرع المصري، والمشرع العراقي.

## I.ب. الفرع الثاني

## أهمية الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الاقتصادي وضوابط حمايته

تباينت المفاهيم حول إيجاد تعريف للأمن الاقتصادي الأمر راجع الى التطورات المتسارعة التي تحدث في العالم واختلاف التعاريف تبعا للباحثين والهيئات، فقد عرفته الأمم المتحدة على أنه " امتلاك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من ان يعيش حياة مستقرة ومرفهة من خلال امتلاك ما يكفي من الدخل لإشباع الحاجات الاساسية المتمثلة بالغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الاساسية والتعليم".[١]

ولأن الأمن الاقتصادي يعد من الأمور الحيوية للإنسان عرفته اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أنه "قدرة لأفراد والعائلات والمجتمعات على تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل مستدام وبكرامة. ويجب مراعاة أن التعريف قد يختلف حسب احتياجات الفرد والوضع البيئي الذي يعيش فيه، فضلاً عن المعايير الثقافية المتبعة".[٢]

يلاحظ من التعاريف أعلاه بأن الأمن الاقتصادي وفي مجال تحقيق الثروة الحيوانية له صلة وعلاقة وثيقة بالأمن الغذائي حيث بينت التعاريف على اختلاف مصادرها الى الغذاء كونه أساس تحقيق الأمن الاقتصادي القائم على تلبية متطلبات الحياة الضرورية في مختلف الأوقات.

وفي نفس الصدد تشكل الثروة الحيوانية الأصول المهمة للصمود الاقتصادي والدخل كونها تشجع الطلب على السلع والخدمات وتحفز التحول الاقتصادي. ويتوقع أن يتضاعف الطلب العالمي على منتجات الثروة الحيوانية بقدوم عام ٢٠٥٠ بما يبلغ ٥٠ في المائة، مما يخلق زيادة من الفرص الاقتصادية. لكن الاستفادة من هذه الفرص غير متساوية، وصغار المنتجين يملكون قدرة تفاوضية محدودة في الأسواق الداخلية والخارجية وفرص الاستفادة من

---

(١) أ.د مايح شبيب الشمري، د. شوكت كاظم طالب الطالقاني. *الأمن الاقتصادي الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق*، الطبعة الأولى، (مركز عين للدراسات والأبحاث ،٢٠١٨)، ص ٢٥.

(٢) اللجنة الدولية للصليب الأحمر. الأمن الاقتصادي حماية حياة البشر والحفاظ على سبل العيش، مبادئ الأمن الاقتصادي، منشور على الموقع الإلكتروني للجنة وعلى الرابط التالي : https://www.icrc.org/ar/what-we-do/economic-security .

برامج الحماية الاجتماعية ضئيلة والكثير من الحيازات الصغيرة من النساء اللواتي عادةً تقل فرص حصولهن على المعرفة والموارد الإنتاجية وفرص دخولهن الى الأسواق. [١]

وكما أن أهمية الثروة الحيوانية في تحقيق الامن الاقتصادي مرتكزة على مبدأ الحفاظ على التنوع الاحيائي [٢] ، والموارد الطبيعية حيث تشكل أهم الوسائل لتعزيز المركز المالي للدولة ودعم اقتصادها ومن متطلبات هذا المبدأ استخدام الموارد الطبيعية بنهج يتضمن الحفاظ على القيم البيئية والتنوع الاحيائي عن طريق استخدام الموارد المتجددة [٣] بمقدار لا يتجاوز قدرتها على التجدد [٤] .

وبطبيعة الحال فأن قطاع السياحة البيئة يعرف حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها:" السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية ويعتبر هذا النوع من السياحة مهم جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة" [٥] ، وما تتضمنه من فوائد في المناطق الريفية يمكن أن يخلق حافز لتنمية الامن الاقتصادي خاصة وان الثروة الحيوانية تتواجد في هذه البيئة هذا من جهة، وتعد المرأة الريفية مساهمة في ذلك من جهة العمل في قطاع الثروة الحيوانية وسنوضح ذلك كما يلي:

تعد المناطق التي تتوفر بها الثروة الحيوانية من الدعائم للسياحة البيئية، وإنها تشكل مركزا مهماً ورئيسياً لجذب السياحة سواء الوطنية أم الدولية، وهذا راجع لتمتع المنطقة بالطبيعة التي يبحث عنها السياح، وكذلك السياحة في المناطق الاحيائية لها وارد اقتصادي ويمكن أن تدر أموالا على الافراد المستثمرين والدولة إذا تم الاهتمام بتنظيمها وإدارتها، والسائح يضطلع الى مشاهدة الشعاب المرجانية، والطيور المائية المقيمة وأنواع الأسماك

(١)منظمة الأغذية والزراعة العالمية للأمم المتحدة. مساهمات قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص ٥.

(٢)التنوع الاحيائي: تباين واختلاف الكائنات العضوية الحية والموارد الجينية المستمدة من كافة الانظمة البيئية على الكرة الارضية. تنظر المادة (١)، من الفصل الأول، من قانون وزارة البيئة العراقية رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨.

(٣) الموارد المتجددة: وهي تلك التي تتمتع بطبيعة حيوية متكاثرة مثل مصايد الأسماك وقطعان الحيوانات البرية، والأراضي الزراعية، والغابات والمراعي، فإن معدل نمو هذه الموارد يتحدد بطرق استغلالها وبمدى استيعاب البيئة للمزيد من أعداد وحجم هذه الموارد. ينظر مالك حسين حوامدة. *الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة*، الطبعة الأولى، (عمان: ٢٠١٤)، ص٥٦.

(٤) د. غانم عبد دهش الشباني. "الحماية الدستورية للتنوع الاحيائي (دراسة مقارنة)"، *بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد الثامن، العدد الثاني، (٢٠١٧)، ص ٢٧٦.

(٥) أ. هويدي عبد الجليل. "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، العدد(٩)، (٢٠١٤): ص ٢١٦.

الملونة، ويقضي الى تحقيق عائد مالي ومثال على ذلك تدر سيناء والمناطق الساحلية في شرق البحر المتوسط الملايين من الجنيهات سنوياً من أجل الغوص لرؤية الشعاب المرجانية فيها[١].

وأن من فوائد السياحة البيئية في الريف العديد من المزايا الاقتصادية نذكر منها، إتاحة فرص العمل من إقامة المرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين ،وحماية التراث الطبيعي ،والموارد البيئية من خلال حفظ التوازن البيئي بما فيه الثروة الحيوانية من الانقراض وذلك عن طريق انشاء المحميات الطبيعية الواسعة والتشدد في حماية الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض والاهتمام بإنشاء مشاريع سياحية بالقرب منها بهدف استفادة سكان المنطقة وبهذا سيساعد على ارتباط السكان بأرضهم ويقلل من نزوحهم إلى المدينة مما يساعد على التنمية المتوازنة بين الريف في مختلف مناطق الدولة . [٢]

وبهذا فأن التخطيط من أجل التنمية الريفية ضرورة مهمة فهي لم تعد تقتصر على التنمية الزراعية لتحقيق هدف الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والغرض رفع نمو القطاع الزراعي والذي يعتبر قطاع الثروة الحيوانية جزء منه ويمكن أن يعبر عن التخطيط الريفي هو مجموعة الأساليب أو القرارات للاستثمار في الإمكانيات المتاحة في المناطق الريفية استثماراً أمثل لتنمية ريفية مكانية متوازنة ضمن أهداف وتوقيت محدد من أجل الوصول الى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ذلك تبرز أهمية تخطيط القطاع الريفي لكون الريف مصدر الأمن الغذائي ، والحد من التفاوت بين الحضر والريف وذلك بتطوير الإمكانيات المتوفرة في

الريف لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية ، وبهذا فأن التنمية الريفية تحد من الهجرة غير المنتظمة ، وأخيرا توفير بيئة صالحة للإنسان والحفاظ على البيئة . [٣]

كما يمكن للأهوار أن تشكل نشاط سياحي مهم خاصة في العراق على الرغم ما يتعرض له من الظواهر المناخية منها انخفاض الامطار ومناسيب المياه في الأنهار والبحيرات والتصحر وارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق وانخفاض اعداد الحيوانات البرية وانقراضها لكن لاتزال مناطق كثيرة في العراق لها أهمية عالمية ومحلية فمناطق الاهوار أدرجت ضمن لائحة التراث العالمي فضلا عن المناطق المحمية الغنية بالطبيعية

(١) عبد القادر أحمد خلف. *دور الضبط الإداري البيئي في حماية التنوع الاحيائي (دراسة مقارنة)*، الطبعة الأولى، (بيروت: دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص ٨٩.

(٢) أ. خان أحلام، أ. زاوي صورية. "السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية"، *جامعة بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد السابع، (٢٠١٠): ص ٢٣٨_ص٢٤١.

(٣)أ.د فلاح جمال معروف العزاوي. *التنمية المستدامة والتخطيط المكاني*، الطبعة الأولى، (عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ٧٧.

وذات مردود اقتصادي مهم ، ومن الاهوار الطبيعية في جنوب العراق والتي تعتبر من البيئات الطبيعية منها هور الحمار والحويزة . [١]

ومن الفعاليات الاقتصادية التي تتميز بها الاهوار العراقية فيما يخص النشاط السياحي منها هور السناف فهنالك إمكانيات لاوجود لها في مناطق أخرى في القطر، وهذا راجع الى الطبيعة المختلفة والقيم الجمالية فالمياه الخضراء ، والاسماك ، والطيور ،والجزر الخضراء فوق المياه ، وتبرز القيمة السياحة في هور السناف أواخر الشتاء ،واوائل الربيع حيث ترتفع مناسيب المياه ، ومساحات واسعة تتحول الى مسطحات مائية ، وتبرز من هذه الظواهر قوة جذب سياحي للمنطقة ، بالإضافة الى هواية صيد الطيور كعامل لاجتذاب السائحين وصيد الأسماك. [٢]

اما بخصوص مشاركة المرأة الريفية في تنمية قطاع الثروة الحيوانية يمكن من خلال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في انتاج الغذاء وحماية البيئة وذلك عن طريق توفير نفس الفرص التي يحصل عليها الرجال، لان المرأة الريفية مسؤولة عن نصف إنتاج الغذاء في العالم وبخاصة في الدول النامية تنتج حوالي ٨٠ في المائة من الغذاء، ونساء الشعوب الأصلية تعتبر في واجهة المحافظة على البيئة عن طريق توارث المعارف وممارسات الاسلاف في مجال القطاع الزراعي والتي تبني القدرة على الصمود في المناخ المتغير ولا تقدر بثمن، وثبتت تقارير أن لتغيير المناخ [٣] تأثيراً واضحاً على المرأة الريفية واللواتي يعتمدن على الزراعة.[٤]

ومن أجل تحقيق المساواة المنشودة تم إطلاق مبادرة لتنمية الثروة الحيوانية تكون مستجيبة للمساواة بين الجنسين في مؤتمر المناخ والهواءالنظيف٢٠٢٤، والذي عقد في نيروبي، كينيا، وبصورة مشتركة من قبل (المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي لدعم تخطيط وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين) ويهدف الى تمكين المرأة من خلال

---

(١) جمهورية العراق، وزارة البيئة. الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق ٢٠٢٤-٢٠٣٠، ص٧١.

(٢)د. ضياء رفيق مرجان، كريم هاني محمد. "التخطيط البيئي لإنعاش هور السناف بمياه نهر المصب العام في محافظة ذي قار"، *مجلة المخطط والتنمية*، العدد (٢٥)، (٢٠١٢): ص ٣٧.

(٣) كما ويتم وصف تغيير المناخ بأنه" مأساة إنسانية في طور التكوين " . ينظر : حوراء قاسم فانوس ،أ.م.د مصطفى سالم عبد . "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ"، *مجلة العلوم القانونية* ، المجلد ٣٧ ، الجزء الأول ، كانون الثاني ، (٢٠٢٣): عدد خاص لبحوث التدريسين مع طلبة الدراسات العليا ، ص ١١١.

(٤) منظمة الأمم المتحدة. "اليوم الدولي للمرأة الريفية ١٥/تشرين الأول، المرأة الريفية تحافظ على الطبيعة من أجل مستقبلنا الجماعي"، منشور على موقع المنظمة وعلى الرابط التالي:
https://www.un.org/ar/observances/rural-women-day تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٣٠ في الساعة ٢:٠٠ ص.

تنمية الثروة الحيوانية و يعترف الاطار بدورها في تعزيز هذه الثروة ومن المبادئ التوجيهية للإطار هو الشمولية في استثمار الثروة الحيوانية بين الجنسين، مع اعتراف الشركاء الأربعة بأن أدوار المرأة مهمشة بحكم أن ظروف عملها اسوء من عمل الرجال كما وتؤثر القواعد الاجتماعية التمييزية والأعراف على النساء كونها لا تتغير بسرعة، وتوجد فجوات بين الجنسين في الدخول الناتجة من بيع الماشية والامر راجع الى المنتج وانواع الماشية والتسويق ، وتسعى هذه المبادرة الى تنفيذ وتخطيط السياسات المراعية للمساواة بين الجنسين وتنمية قطاع الثروة الحيوانية(١).

وعلى الرغم مما تقدم من أهمية للثروة الحيوانية في تحقيق الامن الاقتصادي يقابل ذلك عدة مشاكل يعاني

منها قطاع الثروة الحيوانية ويؤثر على تحقيق الأمن الاقتصادي منها تفشي (٢) الامراض والاوبئة وضعف الخدمات الصحية، وقلة معدلات الامطار، وتدني مستوى انتاج الماشية وبهذا أدى الى ضعف المراعي الطبيعية، ومع الإشارة الى نفوق الأسماك وتجفيف الاهوار حرم العراق ثروة من الثروات الوطنية إذ تعتبر الثروة الحيوانية والاسماك والدواجن من عوامل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق. (٣)

ومن التحديات التي تواجه الثروة الحيوانية ايضاً في العراق هي قلة الدعم الحكومي بالتخصيصات المالية لقطاع الثروة الحيوانية قياساً لأهمية هذه الثروة ودورها في سد حاجات المجتمع من الغذاء ومقارنةً مع الدعم المقدم لهذا النشاط على المستوى العالمي وحتى البلدان المجاورة من العراق، وارتفاع أسعار الاعلاف، والأدوية البيطرية، وتفشي الامراض في قطاع الثروة الحيوانية مثل الحمى القلاعية والنزفية، وبعض الامراض الطارئة منها إنفلونزا الطيور وتسببت في هلاك اعداد كثيرة من الحيوانات، وكذلك سياسة الإغراق حيث تم دخول كميات هائلة من اللحوم الحمراء و بيض المائدة ولحوم الدجاج الى الأسواق المحلية بأسعار اقل من المنتجات المحلية، بالإضافة الى اتساع عمليات تهريب الثروة الحيوانية الى الخارج(٤)

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة."إطلاق أطار للتنمية الثروة الحيوانية المستجيبة للمساواة بين الجنسين"، تقرير منشور على الرابط التالي: https://www.ccacoalition.org/ar/news/launch-framework-gender-responsive-livestock-development تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٣٠ في الساعة ٤:١٥ ص.

(٢) التفشي : يعني ارتفاع مفاجئ في عدد حالات الإصابة بمرض ما في منطقة جغرافية محددة في الدولة ويستمر لبضعة أيام او أسابيع او حتى لعدة سنوات . ينظر : ضياء محمود سالم ،أ.م.د تغريد محمد قدوري . "فاعلية الإجراءات الضبطية للإدارة في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في العراق"، *مجلة العلوم القانونية* ، المجلد ٣٨، العدد الثاني ، (٢٠٢٣): ص ٨٦٠.

(٣) بهاء عيسى ياس. "إجراءات وزارة الزراعة بخصوص (الثروة الحيوانية والدواجن والاسماك)"، *ورقة احاطة، مجلس النواب، دائرة الأبحاث*، تشرين الثاني، (٢٠٢٠): ص١.

(٤)د. فاضل جواد دهش. "الثروة الحيوانية في العراق وضرورات الدعم الحكومي"، *مجلة واسط للعلوم الانسانية*، المجلد (١٢)، العدد (٣٣)، (٢٠١٦): ص ٢٨٢ _ص٢٨٣.

والجدير بالذكر لابد من أن تكون هنالك ضوابط لحماية الثروة الحيوانية من أجل تحقيق الامن الاقتصادي من ناحية التشريعات المقارنة منها والعراقية وبما يتعلق بتهريب الثروة الحيوانية وسنتطرق للتشريعات المقارنة ابتداءً ومن ثم التشريعات العراقية وعلى النحو الاتي:

**أولاً: موقف المشرع الاماراتي**

نظم المشرع الاماراتي في سبيل حماية الثروة الحيوانية من ناحية تحقيقها للأمن الاقتصادي الى سن القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض حيث نص في المادة (٢٥) منه على " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم، ولا تزيد على خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استورد أية عينة من أي نوع مدرج في الملحق (١) أو صدرها أو أعاد تصديرها أو أدخلها من البحر أو شرع في ذلك دون الحصول على إذن أو شهادة بذلك من السلطة الإدارية أو كان أي من الإذن أو الشهادة غير ساري المفعول"[١] ، وكذلك قانون الكمارك لإمارة دبي رقم (٤) لسنة١٩٩٨ ونصت المادة (١١٧) منه على "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضي بها أي قانون آخر، يعاقب كل من أدخل أو شرع في إدخال بضاعة إلى الإمارة بقصد التهرب من دفع الرسوم الجمركية بعقوبة أو أكثر من العقوبات التالية لدى إدانته من المحكمة المختصة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر".[٢]

**ثانياً: موقف المشرع المصري**

بالنسبة الى المشرع المصري فقد نظم أيضاً حماية الثروة الحيوانية لأهميتها في تحقيق الأمن الاقتصادي وذلك بقانون الكمارك المصري رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ المعدل حيث نصت المادة (١٢٢) على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ..."[٣]

وقانون الزراعة المصري رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ نصت المادة (١٠٨) منه على "لوزير الزراعة بقرار يصدره تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية وله حظر تصدير أو الاستيراد متى اقتضت ذلك تنمية الثروة الحيوانية أو المحافظة عليها".[٤]

(١) المادة (٢٥)، من القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
(٢)المادة (١١٧)، من قانون الكمارك لإمارة دبي رقم (٤) لسنة ١٩٩٨.
(٣)المادة (١٢٢)، من قانون الكمارك المصري رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣المعدل.
(٤)المادة (١٠٨)، من قانون الزراعة المصري رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦.

**ثالثاً: موقف المشرع العراقي**

من جانب التشريعات العراقية فقد تم حماية الثروة الحيوانية بما يتعلق بتحقيقها للأمن الاقتصادي بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨ والمتعلق بضبط الأموال المهربة والممنوع تداولها في الأسواق المحلية حيث نصت المادة (١) منه على" تخول وزارتا الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات الوطني والهيئة العامة للكمارك صلاحية ضبط الأموال المعدة للتهريب بجميع أنواعها ومنها الأغنام والحيوانات الأخرى والمنتجات النفطية وواسطة النقل المستخدمة في نقل تلك الأموال خلافا للقانون، والأموال الممنوع تداولها في الأسواق المحلية ".[١]

وقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ والمعدل بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤ تضمن أيضاً المنتجات الحيوانية ضمن أنواع المنتجات العراقية بتوفير الحماية لها حيث نصت الفقرة ثالثاً من المادة الأولى على أن " المنتجات هي السلع الصناعية او الزراعية (النباتية والحيوانية) المنتجة في العراق بما فيها المحاصيل الزراعية ".[٢]

وقانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ المعدل أورد عقوبات تفرض على من يقوم بتهريب البضائع وتعد الحيوانات من ضمنها حيث نصت الفقرة الثالثة عشر من المادة الأولى على " أن البضاعة هي كل مادة أو منتج طبيعي او حيواني او زراعي..."[٣] والعقوبات الواردة في القانون أعلاه نصت عليها الفقرة الأولى من المادة (١٩٤) على أنه "مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد تقضي بها القوانين النافذة يعاقب عن التهريب وما في حكمه وعلى الشروع في أي منهما بما يأتي: أ-السجن المؤبد او المؤقت وتكون العقوبة الاعدام إذا كان التهريب ... يلحق ضررا فادحا ومخربا بالاقتصاد الوطني، ب-غرامة كمركية تكون بمثابة تعويض مدني لإدارة الكمارك ....،ج –مصادرة البضائع موضوع جريمة التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم الحجز.."[٤]

وطبق القضاء العراقي هذا النص في الحالات المتعلقة بتهريب الثروة الحيوانية مثل الأغنام وحيث جرمت المحكمة الكمركية للمنطقة الغربية المتهمين (ص. ع. م. ح) استنادا لأحكام المادة (١٩٤/ أولا / ب، ج) من قانون الكمارك العراقية بعد أن ثبت للمحكمة أن المتهمين تم إلقاء القبض عليهم من قبل مفارز حرس الحدود في منطقة حران وهم يرمون

(١)المادة (١)، من قانون ضبط الأموال المهربة والممنوع تداولها في الأسواق المحلية رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨.
(٢) الفقرة ثالثاً من المادة الأولى، من قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل.
(٣) الفقرة الثالثة عشر من المادة الأولى، من قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ المعدل.
(٤) المادة (١٩٤، فقرة أولاً/أ، ب، ج)، من قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ المعدل.

تهريب (١٠٠) رأس من الأغنام إلى السعودية وتم إلقاء القبض عليهم ووجهت إليهم التهمه وفق المادة (١٩٤) من قانون الكمارك بتهمة تهريب الأغنام. [١]

وقانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ نصت الفقرة خامساً من المادة الثانية على الأهداف والوسائل ومنها "تشجيع المستثمرين في قطاع تربية الثروة الحيوانية دعما للاقتصاد الوطني " [٢] ، وكذلك نصت الفقرة سادساً من المادة الثانية من القانون أعلاه على "جعل الثروة الحيوانية في العراق أحد روافد الدخل الوطني والامن الغذائي" [٣]

ويتبين مما تقدم أن موقف المشرع العراقي مشابه لما سار عليه كل من المشرع المصري، والمشرع الاماراتي في أيراد عقوبات لتهريب الثروة الحيوانية ومنتجاتها سواء بتصديرها أو استيرادها لكونها تحقق الامن الاقتصادي للبلاد وهذا ما تم النص عليه في القوانين سابقة الذكر.

## II.المطلب الثاني

## أهمية الثروة الحيوانية في مجال القطاعات الطبية وضوابط حمايتها

لم تقتصر أهمية الثروة الحيوانية على تحقيقها للأمن الغذائي، والأمن الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً، وتبرز أهميتها أيضاً في مجال القطاعات الطبية، ولاسيما التجارب الطبية العلمية [٤] ، والتي يتم استخدام الحيوانات فيها وعليه سنبين هذه الأهمية من خلال ما ذكر لنا التاريخ عدة أمثلة على أهمية الحيوانات في التجارب في الفرع الأول، والضوابط التي تم وضعها بهذا الخصوص في الفرع الثاني.

### II.أ. الفرع الأول

### تاريخ التجارب على حيوانات المختبر

أن أهمية التجارب على المستوى العلمي، والعلاجي، والبحثي، التي تجري على الحيوانات لها العديد من الفوائد والمزايا للإنسان، إذ لولاها لمكثت المعارف والعلوم متروكة للصدف ولم تصل الى التطور العظيم الذي تحدثه المعارف، والطب مثلا هو العلم الذي يقوم

(١) قرار المحكمة الكمركية للمنطقة الغربية العدد (٥٢/ج كمركية /٢٠٠٢) بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥ (غير منشور). نقلاً عن عبد العظيم حمدان عليوي. "الحماية الجنائية للثروة الحيوانية (دراسة مقارنة)"، (رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، ٢٠١٦)، ص ٣٥.

(٢) الفقرة خامساً من المادة الثانية، من قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣.

(٣) الفقرة سادساً من المادة الثانية، من القانون السابق .

(٤) ويقصد بها: الأعمال العلمية أو الفنية التي تعمل دون ضرورة تمليها حالة المريض ذاته لأغراض علمية أو الخدمة علم الطب أو الخدمة الإنسانية، وعرفتها إدارة الصحة الأمريكية بأنها: كل بحث منهجي يهدف إلى تنمية المعرفة أو المساهمة فيها بطريقة مباشرة. ينظر *الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة*، (الرياض: مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤)، ص ١٢٧.

على درجة كبيرة من التجربة والأدوية التي تعطى لعلاج المرضى، وكذلك الأمر بالنسبة للجراحات المهمة التي تم التوصل إليها بواسطة التجارب على الحيوان، منها جراحة زراعة الكلى والتي تجربتها تعود لعام ١٩١٠ م حيث أجريت في البداية على الحيوانات وأثبتت نجاحها، فتم بعد تطبيقها على الإنسان. (١)

ومنذ قديم الزمان مارس الأطباء المسلمين التجارب الطبية الدوائية، وكانت البداية أولاً بالتجارب على الحيوان ومن ثم أجراء التجارب على الأنسان بكل براعة في مجالات علوم الطب والجراحة، ومن الأطباء في الإسلام، الرازي، وابن الهيثم، وابن النفيس، وابن سينا والعلامة الرازي يعد أول طبيب عربي لتجربة تأثير الزئبق على القرود وأملاحه، وبعد ذلك راقب النتائج العلمية التي تترتب على هذه التجارب، وتبين للرازي أن أملاح الزئبق هي من السموم الفعالة وتسبب الم ومغص في البطن.(٢)

وبالنسبة للعلماء العرب يعد الجاحظ من أشهرهم في مجال التجارب المختبرية لشغفه العلمي وملاحظاته العميقة، والتجارب العلمية في كل ما يقع تحت نظره، والحس الدقيق ليؤكد عقله ويرفض كثير ما يسود في عصره ويراه الدارسين (من رجال العلم الطبيعي ويستمد معلوماته كثيرا من الحيوان وذا ميل للعلوم الطبيعية،

وفي كتابه ملاحظات في التطور وأثر البيئة قيمة، والجانب التجريبي في كتاب الحيوان بارز جداً في ذلك). (٣)

وتتمحور أهمية الثروة الحيوانية في مجال القطاعات الطبية في الاستخدامات المتعددة في المختبرات على حيوانات التجارب (٤) ، ومن هذه الاستخدامات البحوث في مجالات الطبية الحيوية، واختبار المواد الكيميائية الصناعية، والمبيدات الحشرية، والتعليم، ولتطوير

(١)د. محمد نور الدين سيد. "الحماية الجنائية لحق الحيوان في سلامة الجسم"، *بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، المجلد الثاني، العدد الثاني، (٢٠١٦): ص٥٨٤- ٥٨٦.

(٢) نورا لواء جاسم. "العيَنات البشرية في التجارب العلمية -دراسة فقهية –"، (أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية، قسم الدراسات القرآنية والفقه، ٢٠٢٣)، ص ٨٩.

(٣)م. د زاجية عبد الرزاق حسن. "منهج الجاحظ في كتاب الحيوان"، *بحث منشور في مجلة آداب البصرة*، العدد (٦٩)، (٢٠١٤): ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) ويقصد بحيوانات التجارب في التشريع اليمني: كل حيوان يستخدم بغرض إجراء التجارب العلمية والطبية. تنظر المادة (٢٢)، من الباب الأول (التسمية والتعاريف)، من قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم وحماية الثروة الحيوانية المعدل.

وتتضمن حيوانات التجارب ايضاً: تشمل الفئران بأنواعها والارانب وخنازير غينيا وغيرها من الحيوانات التي تستخدم في المختبرات لأغراض التجارب. تنظر: الفقرة تاسعاً من المادة الأولى، من التعليمات رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٣ الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بشأن الحجر البيطري.

العلاجات على الامراض المختلفة، وتهدف التجارب على الحيوانات أيضاً لاختبار المنتجات الاستهلاكية ومدى فعاليتها، ومنها منتجات التنظيف المنزلية [١]

وأن اجراء التجارب على الحيوانات لا يقف الى هذا الحد من الاستخدامات فالمنتجات التجارية بما في ذلك مستحضرات التجميل ،في عام ١٩٣٣ عدد من النساء أصيبوا بالعمى بسبب وضع الماسكارا ، وبعد ذلك أقرت إدارة الدواء والغذاء ومستحضرات التجميل الفيدرالي لحماية المستهلكين من المنتجات التجارية الضارة الى التوسع في تطوير المواد الكيميائية والمعرفة وظهرت الحاجة لاختبار الحيوانات، ومن أشهرها هو اختبار (درايز) لتهيج العين وأجرى، في عام ١٩٤٤ وكان الهدف منه الكشف عن الاضرار المحتملة لمنتجات التي يمكن أن تلامس العين البشرية بما فيها الادوية ايضاً ويتم أجراء هذا الاختبار على الأرانب في الغالب ويتم حبسهم في أجهزة مع كشف فقط رؤوسهم، ومن التفاعلات الشائعة بعد اختبار درايز هي التهاب القزحية او تورم العيون او العمى.[٢]

ومن التجارب أيضاً التي تجري على الحيوانات هي التجارب الطبية الوقائية والتي تعني الوقاية طبياً من " أي نشاط ممكن أن يؤدي الى إنقاص أو الحد من اعتلال الصحة من مرض معين أو وفاة " ومن أبرز الأمثلة للتجارب الوقائية هي التي قام بها العالم (باستير) وقام باستعمال المصل الواقي من مرض الكلب لتلقيح مجموعة من الأشخاص لتجنبهم الإصابة به، وبهذا استطاع العالم باستير وعبر سلسلة من التجارب بالتوصل إلى المصل الواقي من مرض شلل الأطفال. [٣]

وعليه فأن استخدام الحيوانات يُتيح فوائد ومعارف واسعة في العلوم الصحية والبيولوجية والصيدلانية، وذلك ما أكدته منظمة الصحة العالمية من إعطاء الأهمية للبحوث المتعلقة بالحيوانات سواء بوضعها الطبيعي أو في المختبرات العلمية لغرض التجارب والتوصل الى النتائج المرجوة، وأن الاكتشافات الصيدلانية والطبية تتحقق بفضل التنوع

---

(١) أ.م. د هيثم لطيف عبد الهادي. "التجارب على الحيوان وهل من بديل"، مقال منشور على الموقع الالكتروني، لجامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الصرفة، قسم علوم الحياة، ومتوفر على الرابط التالي https://www.uoanbar.edu.iq/EPSCollege/News_Details.php?ID=401 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٦ في ١٠:٥٥ م.

(2) Katie C. Galanes. Detailed Discussion of Anima Testing in Commercial Products, Animal Legal Historical Center2010. https://www-animallaw-info.translate.goog/article/detailed-discussion-animal-testing-commercial-products?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc date of visit 6/1/2025, at 12:00AM.

(٣) نورا لواء جاسم. مصدر سابق، ص ٨٧.

البيولوجي وخسارته ممكن أن تؤدي الى الحد من اكتشاف العلاجات لكثير من الامراض والمشاكل الصحية. [١]

إلى جانب ذلك تعترف المنظمة العالمية لصحة الحيوان في قانونها الصحي لحيوانات اليابسة الى أهمية دور الأطباء البيطريين في أعمال التجارب على الحيوانات، وأن وجودهم ضروري ضمن الفرق العلمية والعاملين في ميادين الحيوانات، وتدرك المنظمة الأهمية البالغة في استخدام الحيوانات الحية للأبحاث والتدريب، ومن أهم المبادئ لسياسة المنظمة هي الخاصة بالرفق بالحيوان وتساهم في حسن عيش الحيوان والانسان على حد سواء.[٢]

## II.ب. الفرع الثاني

## ضوابط إجراء التجارب على حيوانات المختبر

ونتيجة لأهمية ما تم ذكره سابقاً لابد من ان تكون هنالك ضوابط تكفل حماية حيوانات التجارب في المجالات الطبية والعلمية والتي سنكرس بها مفهوم رعاية الحيوان [٣] على مستوى المعايير الدولية، ومنها الضوابط التي وضعتها المنظمة العالمية لصحة الحيوان والتي من الواجب الاخذ بها كون العراق، ومصر والامارات هم من الدول المنظمة اليها. وكذلك الاعلان العالمي لحقوق الحيوان، وأخلاقيات البحوث التي تنفذ على الحيوان من قبل الباحثين والعاملين في ميادين البحوث العلمية، وعلى مستوى الحماية الإدارية من حيث موقف التشريعات العراقية والمقارنة من وضع ضوابط لحيوانات التجارب العلمية وعلى النحو الاتي:

أن حماية حيوانات المختبر وفقاً للمعايير الدولية، والمتمثلة بالقانون الصحي لحيوانات اليابسة لسنة ٢٠١٩، والصادر من المنظمة العالمية لصحة الحيوان، في الفصل (٧.٨) المتعلق باستخدام الحيوانات في الأبحاث والتعليم، والذي تشمل ميادين تطبيقه على (الحيوانات المعدة للأبحاث في التعليم العالي، والحيوانات المعدة لإنتاج المواد البيولوجية والتي يجب اعدامها بطريقة رحيمة إذ أنها ضرورية لأخذ العينات والخلايا والانسجة ...لتحقيق أهداف علمية..) [٤] ، وتضمن مبادئ ثلاثة معتمدة على المستوى العالمي في استخدام الحيوانات

(١) ميسوم خالد. "الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة (دراسة مقارنة)"، (أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،٢٠١٨)، ص٨٤-٨٥.

(٢) مقدمة الفصل (٧.٨) استخدام الحيوانات في الأبحاث والتجارب. من القانون الصحي لحيوانات اليابسة لسنة ٢٠١٩.

(٣)عرفتها المنظمة العالمية للصحة الحيوانية على أنها: الحالة الجسدية والعقلية للحيوان فيما يتعلق بالظروف التي يعيش فيها ويموت. ينظر الموقع الالكتروني للمنظمة word organization for animal health. Animal welfare وعلى الرابط التالي:-https://www.woah.org/en/what-we-do/animal-health-and-welfare/animal-welfare/

Date of visit, 12/1/2025, at 2:00AM.

(٤) تنظر: المادة (٧.٨.٢)، من الفصل (٧.٨)، من القانون السابق.

للأبحاث وهي الاستبدال [١] ، والاختزال [٢] ،وتحسين وسائل البحث [٣] ، ولابد للأبحاث الحيوانية أن تتضمن إطار عام ويرتبط بنظام الحصول على الترخيص سواء (بشكل موافقة، أو ترخيص بالعمل للباحثين العلميين أو الموافقة على مشاريعهم)، (وأن المطابقة مع الشروط القانونية يجري تقييمها على المستوى المحلي أو المحافظات، أو الوطني، وبرنامج الرصد يتضمن تقييم الالتزام بآداب المهنة عند استخدام ومعاملة الحيوانات في الأبحاث والرفق بها ...) ،(وإجراء التقييم لأدبيات أستخدم الحيوان يكون بواسطة لجان وطنية ومحلية وإقليمية...) ، ومن أجل أعمال الرصد والتطبيق للقاعدة الثلاثية، يتوجب أن تكون لجنة أدبيات المهنة متضمنة من بين أعضائها الخبراء التالون ،١-خبير ذو تجربة في البحث العلمي ودوره يتلخص بالتأكد من أن المشاريع قد تم وضعها وتنفيذها وفقاً لمبادئ علمية معترف بها، ٢- طبيب بيطري مؤهل للأعمال المختبرية الحيوانية ودوره يتلخص بالدرجة الأولى بإعطاء التوجيهات المتعلقة بالعناية بالحيوانات واستخدامها والرفق بها،٣-خبير غير علمي موكل بتمثيل مصالح المجتمع المدني. [٤]

وبشأن رعاية الحيوانات وضعت " المنظمة العالمية للصحة الحيوانية " في عام ١٩٦٥ مبادئها التوجيهية والتي تشمل "الحريات الخمس"، ومعترف بها على النطاق الواسع، وتوصف بأنها توقعات المجتمع بالظروف التي تستوجب للحيوانات أن تمر بها في الوقت الذي تكون تحت إشراف الإنسان، وهي (التحرر من سوء التغذية والجوع والعطش، التحرر من المضايقات والخوف، التحرر من الإصابات الجسدية والآلام والأمراض، وحرية بالتعبير عن الأنماط لسلوكياته الطبيعية). [٥]

ومن الجهود الدولية التي سعت الى رفاهية حيوانات المختبر هو التوجه الأوربي الأخير لعام ٢٠١٠، والذي تضمن معاملة الحيوانات على أنها مخلوقات واعية، لذلك أوصى

(١) ويعني: الطرق التي يتم بموجبها استخدام الخلايا أو الأنسجة أو الأعضاء الحيوانية استبدال نسبي والطرق الأخرى التي لا تتطلب استخدام الحيوانات لتحقيق أهداف علمية الاستبدال الشامل. تنظر الفقرة الأولى من المادة (٧.٨.٣)، من القانون الصحي لحيوانات اليابسة لسنة ٢٠١٩.

(٢) ويقصد به: الطرق التي تسمح للباحثين الحصول على معلومات مماثلة باستخدام عدد اقل من الحيوانات أو الحصول على مزيد من المعلومات باستخدام نفس العدد من الحيوانات. تنظر الفقرة الثانية من المادة (٧.٨.٣)، من القانون السابق.

(٣) وتعني: أي اعتماد طرق تمنع أو تقلل أو تخفف إلى آخر درجة الألم والإجهاد أو الأذى الطويل الأمد، مع تحسين شعور الارتياح لدى الحيوانات المستخدمة أو الطرق التي تستبدل بحيوانات أخرى ذات جهاز عصبي أكثر بدائية، لذلك فالحيوانات الأخيرة تشعر بدرجة أقل من الألم والضيق وعدم الارتياح أو الألم المزمن. تنظر الفقرة الثالثة من المادة (٧.٨.٣)، من القانون السابق.

(٤) المادة (٧.٨.٤)، من القانون السابق.

(5) word organization for animal health. Animal welfare, Previous sours.

بالحد من تشريح الحيوانات وإيجاد طرق بديلة إذا أستطاع الامر ذلك، ولكن إذا كان الامر ضرورياً فيتوجب إنقاص عدد الحيوانات للحد الأدنى عند الاستخدام. [١]

كذلك "الإعلان العالمي لحقوق الحيوان " [٢] كفل الحماية الى حيوانات التجارب حيث جاء في المادة (٨) منه على "إن إجراء التجارب على الحيوانات سواء كان لأغراض علمية أو تجارية أو طبية أو غيرها والمقترن بمعاناة نفسية أو جسدية يتعارض مع حقوق الحيوانات".

وأن حقوق الحيوانات والمحافظة عليها مكفولة ايضاً شأنها من شأن حقوق الإنسان بموجب المادة (١٤) من الإعلان والتي تضمنت " يتعين تمثيل منظمات حماية الحيوانات والمحافظة عليها على مستوى الحكومات، ويكفل القانون الدفاع عن حقوق الحيوانات، مثلها مثل حقوق الإنسان". [٣]

الى جانب ذلك فأن أخلاقيات البحوث الخاصة التي تنفذ على الحيوانات من قبل الباحثين والعاملين في ميادين البحوث العلمية، هي نوع من أنواع ضوابط الحماية أيضاً لحيوانات المختبر والتي سنوضحها كما يلي:

١- التخطيط الجيد للتجارب، وذلك باختيار الأعداد المناسبة من الحيوانات التي تعطي نتائج إحصائية وبالتالي لا تؤدي الى الكثير من الخسائر سواء بالأموال أو الأرواح، وهذا يساعد بأن يكون البحث الأولي معتمداً على المبادئ العلمية. [٤]

٢-أن يكون هنالك حاجة ضرورية لإجراء التجارب على الحيوانات، ويستوجب للقائمين بالتجارب أن يكونوا مدربين وحاصلين على شهادات خاصة، وكذلك لا يؤذن لأي معهد بإجراء التجارب الا بأخذ رخصة تؤهل على العمل.[٥]

٣- الامتناع عن إجراء التجارب للسلالات المعرضة بالانقراض، الا بهدف اكثار تناسلها وبأخذ موافقات قانونية على ذلك، وتراعي الحالة الصحية لحيوانات المختبر بأتباع التعليمات العالمية عند إعطاء أدوية التخدير لغرض التقليل من الألم والمعاناة التي تسببها التجربة،

(١) بن قطاط خديجة. "الحماية القانونية لرفاهية الحيوان على المستوى الأوربي"، بحث *منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي*، المجلد السادس، العدد الثاني ، (٢٠٢٢): ص ٩٤٦.
(٢) الإعلان العالمي لحقوق الحيوان ومبادئه الأربعة عشر الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٧٨/١٠/١٥.
(٣) المادة (١٤)، من الإعلان السابق.
(٤) عفاف عطية كامل. "حكم إجراء التجارب الطبية (العلاجية)على الإنسان والحيوان"، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، ٢٠٠٢)، ص ٨٣.
(٥) أ. معمر محمد الحاج، أ. سهاد تحسين دولة. "إجراء التجارب الطبية على الإنسان والحيوان"، بحث مقدم *للمؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر لكلية الشريعة، بعنوان أخلاقيات المهن الطبية من منظور إسلامي وقانوني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين*، (٢٠٢١): ص ١٨.

والعناية بمكان الحيوان من جانب التهوية والغذاء والمساحة الكافية والنظافة، وبالإضافة الى ذلك يمنع الاستخدام لنفس الحيوان في التجارب لأكثر من مرة. [١]

٤- القتل الرحيم [٢] للحيوانات بعد الانتهاء من إجراء التجربة إذا تطلب الأمر ذلك رأفة بها من العذاب وتقليل معاناتها. [٣]

ومن جانب اخر فأن الحماية الإدارية وفقاً للقوانين المقارنة والعراقية تعد كضوابط لحماية الحيوانات المستخدمة في المجالات العلمية ويمكن أن نبين ذلك، وكما يلي:

ابتداءً وعلى مستوى التشريعات المقارنة نظم المشرع الاماراتي بشأن الرفق بالحيوان القانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ المعدل، وفي صدد استخدام الحيوانات في الأغراض العلمية وحمايتها نصت المادة (١٢) في فقرتها الأولى على انه :" يحظر استخدام الحيوانات لأغراض التجارب العلمية إلا بعد الحصول على ترخيص من الإدارة المختصة أو السلطة المختصة" ،وتضمنت الفقرة الثانية على انه :" تجمع الوزارة قاعدة بيانات في استخدام الحيوانات لأغراض التجارب العلمية داخل الدولة". [٤]

والقرار الوزاري رقم (٣٨٤) لسنة ٢٠٠٨ بخصوص اللائحة التنفيذية بالقانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ المعدل، ذكر في الباب الثاني عشر منه بالمادة (١٩) " استخدام الحيوانات للأغراض العلمية " على عدة ضوابط يجب أن تتوافر في القائم بالتجارب والإجراءات السابقة على التجربة حيث نصت الفقرة الأولى من المادة والقرار أعلاه على محتويات الطلب الذي يقدم الى الإدارة المختصة من أجل الحصول على الاذن بالتجربة نذكر منها:

أ- (المبررات العلمية للتجربة والتي من أجلها ستخضع الحيوانات للتجربة)، ب- (تقديم خطة عمل للإدارة المختصة متضمنة الاحتياطات المتبعة في المباني ...وخطوات التجربة والبيانات المتعلقة بالموارد البيولوجية والأدوات)، ج- (المؤهلات العلمية للقائم بالتجربة والمشاركين)، د- (الجهة التي سيرد منها الحيوانات وتكون الحيوانات تحت إشراف بيطري كامل). [٥]

---

(١) د. مريم بدير. "أخلاقيات التعامل مع حيوانات التجارب"، مقال منشور على الرابط التالي: https://m.gomhuriaonline.com/Gomhuria/990788.html تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٤ في الساعة ٥:٣٩ص.

(٢) ويقصد به: إنهاء حياة الحيوان وفق معايير الرفق بالحيوان بطريقة تسبب فقدان سريع ولا رجعة فيه للوعي مع الحد الأدنى من الألم للحيوان. تنظر المادة (١)، من قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار نظام الوقاية والسيطرة على الامراض الحيوانية والوبائية والمشتركة في إمارة أبو ظبي.

(٣) ا.م محمد رافع يونس محمد. "النظام القانوني للتجارب على الحيوانات"، بحث منشور في مجلة القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٨)، العدد (٢٨)، ٢٠١٩، ص ١٢٣.

(٤) المادة (١٢)، من القانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ المعدل في شأن الرفق بالحيوان.

(٥) تنظر المادة (١٩/ فقرة اولاً / أ، ب، ج، د)، من القرار الوزاري رقم (٣٨٤) لسنة ٢٠٠٨ م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧م.

ومن مهام الإدارة المختصة (الإشراف على خطوات تنفيذ ونتائج البحث)، وبشأن الاستخدام المتكرر للحيوان (لا تستخدم الحيوانات في أكثر من تجربة واحدة إلا بالضرورة وعلى أن يأخذ موافقة كتابية من الإدارة المختصة)، ومن حيث تعلق الأمر بمراقبة استخدام الحيوانات (يجب على جميع المؤسسات البحثية .... أن تكون لديها لجنة داخلية لمراقبة أستخدم الحيوانات في الأغراض العلمية دون معاناة.. واستخدام الحد الأدنى من الحيوانات.. وأن تكون هذه اللجنة تحت إشراف إدارة الثروة الحيوانية)، ومن مهام لجنة المراقبة (تقديم التقارير السنوية بشأن استخدام الحيوانات في التجارب المعملية الى الإدارة المختصة). [١]

بينما لم ينظم المشرع المصري قانوناً للرفق بالحيوانات ومعاملة حيوانات التجارب العلمية بباب منظم وقانون مستقل مثل المشرع الاماراتي، لكن هنالك بعض النصوص القانونية للمشرع المصري بشأن البحوث المائية التي تجري على الاحياء المائية وهذا ما جاء في المادة (٣٢) من الفصل الرابع تحت عنوان" البحوث العلمية والاحصاء" ونصت على انه:" الجهات العلمية والفنية...بالبحوث المائية بعد موافقة الجهاز[٢] إجراء تجاربها وبحوثها..... الاستعانة بالصيادين المرخص لهم على عينات من الأسماك.. لغرض البحوث"[٣]

وكذلك المادة (١١٧) من قانون الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الخاص بالثروة الحيوانية وحمايتها تحت عنوان "حماية الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية وعد أستعمل القسوة مع الحيوانات" التي نصت على انه :".... ويصدر وزير الزراعة قرارا بتعيين الحيوانات البرية وأنواع الطيور ... وبيان شروط الترخيص بصيدها على سبيل الاستثناء للأغراض العلمية..". [٤]

وأن ما يلاحظ من المادتين أعلاه أن المشرع المصري نظم الصيد للأغراض العلمية وفي سبيل الأبحاث ولم يذكر في قوانينه على حماية لحيوانات التجارب والأساليب المتبعة والبيانات المقدمة للطلب بينما المشرع الاماراتي نظم ذلك.

لكن هنالك مبادرات تشريعية [٥] تقدم بها السادة النواب في مصر بشأن هذا الخصوص الخصوص نذكر منها ما جاء به "الدكتور أيمن محسب" في مشروع القانون لتنظيم شؤون الحيوان، وان هنالك فراغ تشريعي بشأن قانون لحماية الحيوانات أستمر أكثر من (٤٠) عام، ونظم المشروع طريقة استخدام الحيوان في الأبحاث العلمية، وطريقة معاملتها ، وكيفية نقلها

(١) تنظر المادة (١٩/ الفقرات ثانياً، ثالثاً، رابعاً، خامساً)، من القرار السابق.
(٢) جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية. تنظر المادة (٢)، من الباب الثاني، من قانون (١٤٦) لسنة ٢٠٢١ بإصدار قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية.
(٣) تنظر المادة (٣٢)، من القانون السابق.
(٤) تنظر المادة (١١٧)، من قانون وزارة الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل.
(٥) ويقصد بها: العمل الذي يرسم الأسس الأولى للتشريع ويحدد مضمونه وموضوعه. ينظر م. م بهاء صباح صباح أحمد. "المبادرة التشريعية بين الاطلاق والتقييد"، *بحث منشور في مجلة الشرائع للدراسات القانونية*، المجلد (٢)، العدد (٣)، (٢٠٢٢): ص ٢٧٨.

من مكان الى آخر ، وأشار ايضاً بأن الدول العربية أصدرت قوانين لحماية حيواناتها وأن هذا القانون في حال تفعيله سيحسن الصورة بمصر أمام العالم ، والبعض من الدول أصبحت لا تصدر حيواناتها لمصر بحجة الإساءة للحيوانات .[١]

أما من جانب التشريعات العراقية لم تنظم قانوناً بالرفق بالحيوانات على وجه مستقل يتضمن فيه حماية لأهمية حيوانات التجارب بمواد مستقلة وطرق التعامل معها أثناء التجارب كما فعل المشرع الاماراتي، وبهذا فأن موقف المشرع العراقي مشابه للمشرع المصري.

غير أن هنالك بعض المواد في التشريع العراقي نظمت الصيد لأغراض علمية ومنها ما نصت عليه المادة (٢) في فقرتها الأولى من قانون حماية الحيوانات البرية رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ على انه: " تعد الحيوانات البرية ثروة وطنية..... ولا يجوز صيدها الا لأغراض التجارب العلمية وبعد الحصول على الموافقات الأصولية .." [٢]

ونصت المادة (٨) على انه :" لوزير الزراعة أن يستثني الجهات البحثية والعلمية من حكم التعليمات التي يصدرها والسماح لها بصيد أنواع من الحيوانات المحرم صيدها ...وبإعداد وأوقات ومدد تحدد في كتاب الاستثناء" [٣]

وتضمن قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ في المادة (١٢) منه في الفصل الرابع، وتحت تسمية "الضوابط الصحية البيطرية المعتمدة داخل العراق" على ما يلي: " لا يجوز لأية جهة أن تتخذ إجراءات لها علاقة بالحيوانات أو منتجاتها أو مخلفاتها إلا بعد موافقة السلطة الصحية البيطرية [٤] كاستيراد أو تصدير ..... او استخدام الحيوانات في التجارب البيولوجية لأغراض البحث العلمي وكل نشاط له علاقة بالحيوانات ومنتجاتها ومخلفاتها" [٥]

وسعت الى جانب ذلك وزارة الصحة العراقية بوضعها مدونة الأخلاقيات للبحوث التي يتم تنفيذها على الحيوانات والتي سنتولى بيانها بالنحو الاتي:

١-أن تكون غاية البحث مهمة وتبرر استخدام الحيوانات، وبأن تسهم في حل المشاكل الصحية أو بتحسين الواقع الصحي.

٢- بالنسبة لأعداد الحيوانات المخصصة للدراسة يجب أن تكون قليلة وبما لا يؤثر على معلومات ونتائج الدراسة.

---

(١) برلماني يتقدم بمشروع قانون لحماية حقوق الحيوان. وعلى الرابط الاتي https://www.elbalad.news/5200413

(٢) تنظر المادة (٢/ أولا)، من قانون حماية الحيوانات البرية رقم (٧) لسنة ٢٠١٠.

(٣) تنظر المادة (٨)، من القانون السابق.

(٤) هي الشركة العامة للبيطرة. تنظر المادة (١/ثالثاً)، من قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣.

(٥) تنظر المادة (١٢)، من القانون السابق.

٣- معرفة الباحثين كيفية الحماية والعناية التفصيلية بالتعامل مع حيوانات الدراسة وان يتجنب الألم قدر المستطاع وذلك بالاستخدام الأمثل لأدوية التخدير والمسكنات.

٤- الحصول على الاذن بأجراء التجربة على الحيوان، ومن الجهة المختصة في مكان عمله ومثال على ذلك لجان البحوث.

٥- يمكن الاستئناس برأي طبيب بيطري اختصاص، ومن المعاهد المتخصصة والتعامل يكون وفقاً للأصول الأخلاقية التي تتبع بصدد ذلك، ويثبت ما قام به بالدراسة أذا أمكن.

٦- لا يجوز أن يعرض الحيوان لعدة تداخلات جراحية الا إذا تطلبت الدراسة على ذلك. [١]

## الخاتمة

في ختام بحثنا الموسوم" **أهمية الثـــروة الحيوانية والضـــوابط التشريعية لحمايتها (دراسة مقارنة)"** توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نذكرها وعلى النحو الاتي:

### أولاً: النتائج

١- الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي هما من القضايا المحورية التي تدخل الثروة الحيوانية في تحقيقهما وعلاقتهما الوثيقة ببعض في سبيل توفير الضرورات الحيوية للإنسان والدولة.

٢-أن الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية بصورة عامة من شأنه أن يلبي احتياجات الأجيال القادمة لكون هذه الثروة من الموارد المتجددة، وخاصة بأن هنالك مصادر مهمة من الغذاء معتمدة عليها ويصعب حصولها من الثروة النباتية.

٣- الاستغلال الأمثل للريف يمكن أن يرجع بمردود اقتصادي مهم للدولة، وذلك للبيئة الطبيعية وتوافر مقومات النجاح لتنمية الثروة الحيوانية في الريف، وفي ذات الصدد بالنسبة للسياحة البيئة للأهوار في جنوب العراق لكون السائح يرغب برؤية المناطق ذات الجمالية بطبيعتها.

٤- وجود ضوابط لحماية الثروة الحيوانية في التشريعات العراقية والمقارنة هي ضرورة ماسة من شأنها السير بديمومة هذه الثروة.

٥- أثبتت تجربة درايز بأن الحيوانات من شأنها حماية عين الانسان من المنتجات الصيدلانية والمستحضرات التجميلية وذلك بفعل تجربتها أولاً على الأرانب ومن ثم يستخدمها الإنسان.

٦- كشفت الدراسة أن دور الطبيب البيطري مهم في أعمال التجارب والابحاث على الحيوانات سواء ما اعترفت به المنظمة العالمية لصحة الحيوان في قانونها الصحي لحيوانات

(١) وزارة الصحة العراقية. مدونة اخلاقيات البحوث، "المرشد الأخلاقي لتنفيذ البحوث الصحية في مؤسسات وزارة الصحة"، والصادرة من المركز الوطني للتدريب والتنمية البشرية، شعبة إدارة المعرفة، وحدة البحوث، ٢٠١٨، ص ١٨.

اليابسة أو ما جاءت به وزارة الصحة العراقية في مدونة اخلاقيات بحوثها التي تنفذ على الحيوانات من الاستئناس برأي الطبيب البيطري الاختصاص.

٧- بينت الدراسة أن المشرع الاماراتي سن تشريع خاص بالرفق بالحيوان وأفرد فصل مختص بالأبحاث التي تجري على الحيوانات وهذا الذي لم نراه في التشريع العراقي والمصري والأمر أقتصر على الأذن من السلطات المختصة بالتجربة للأغراض العلمية.

**ثانياً: التوصيات**

١-نقترح على المشرع العراقي بإصدار قانون موحد تحت تسمية (قانون حماية الثروة الحيوانية) يتولى حماية وتنظيم الثروة الحيوانية بجوانبها المختلفة على النحو الذي اخذ به المشرع المصري في قانون وزارة الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦.

٢-ندعو المشرع العراقي الى استكمال المنظومة القانونية الخاصة بحماية الثروة الحيوانية بإصدار تشريع يتعلق بالرفق بالحيوان اسوة بما فعل المشرع الاماراتي على أن يتضمن التشريع الجوانب الشمولية منها اجراء التجارب على الحيوانات وكيفية معاملتها أثناء التجارب العلمية في فصل مستقل لما لهذه الحيوانات من أهمية في دعم البحث العلمي المتجدد.

٣- نوصي وزارة الزراعة العراقية الى اصدار التعليمات الخاصة بقانون الصحة الحيوانية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣ لكون هذا القانون يشكل أهمية بارزة لهذه الثروة وأن التعليمات سوف تمكن الجهات الادارية المعنية بحسن تنفيذها للقانون.

٤- نهيب بوزارة الزراعة العراقية النهوض في الاقتصاد الوطني بالعراق وذلك بتحديد اعتمادات مالية لقطاع الثروة الحيوانية باللقاحات البيطرية والأعلاف دعماً لمربي الحيوانات، وبالمشاريع الاستثمارية لهذا القطاع بهدف التصدير وما ينجم للدولة من إيرادات الثروة الحيوانية والاهتمام بالسياحة البيئية وخاصة في مناطق الأهوار، وتمكين المرأة في الريف بما يمكنها من تحسين وضعها في العيش من جهة وأن تنمية الثروة الحيوانية معتمدة عليها من جهة أخرى.

٥-أتباع استراتيجية اقتصادية تعمل على ايقاف سياسية الإغراق المتبعة من قبل التجار في منتجات الثروة الحيوانية كبيض المائدة، واللحوم البيضاء والحمراء والتي من شأنها الأضرار بالمنتج المحلي كونها دخلت للأسواق العراقية، وكذلك الحد من تهريب الثروة الحيوانية الى دول الجوار بتشديد الإجراءات المتبعة في المنافذ الحدودية، وأنشاء محميات طبيعية لحماية الحيوانات المهددة بالانقراض.

٦- تعيين أطباء بيطريين اختصاص للإشراف على المؤسسات التعليمية المختصة بإجراءات التجارب العلمية على حيوانات المختبر.

٧-لكون الحيوانات البرية من الثروات الوطنية المهددة بالانقراض ومنها ما هو داعم بالبحث العلمي و لبشاعة الوسائل المستخدمة في صيدها الواردة في المادة ( ٤/ أولاً ) من قانون

حماية الحيوانات البرية رقم(١٧) لسنة ٢٠١٠ نلاحظ أن الجزاء الوارد في المادة ( ٩ /أولاً ) لا يتناسب مع الاضرار التي تلحق بالدولة من جزاء الاعتداء عليها لذا نقترح على المشرع العراقي بتعديل المادة ( ٩/أولا )وتصبح بالشكل الاتي (يعاقب المخالف لأحكام هذا القانون والتعليمات الصادرة بموجبه بالحبس مدة لا تزيد على (٥) خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على (٥) خمسة ملايين...).

## المصادر


**أولاً: الكـــــــــــتب**

١-أ. د خضران بن حمدان الزهراني، د. صديق الطيب منير. *الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات*، الطبعة الأولى، الرياض: ٢٠٠٧.

٢-عبد القادر أحمد خلف. *دور الضبط الإداري البيئي في حماية التنوع الاحيائي (دراسة مقارنة)*، الطبعة الأولى، بيروت: دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢١.

٣-أ. د فلاح جمال معروف العزاوي. *التنمية المستدامة والتخطيط المكاني*، الطبعة الأولى، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٤- مالك حسين حوامدة. *الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة*، الطبعة الأولى، عمان:٢٠١٤.

٥-أ. د مايح شبيب الشمري، د. شوكت كاظم طالب الطالقاني. *الأمن الاقتصادي الأسس والتحديات وسبل التحقيق مع إشارة خاصة للعراق*، الطبعة الأولى، مركز عين للدراسات والأبحاث ،٢٠١٨.

**ثانياً: الرســـــــــــائل والاطـــــــاريح**

١- رند عادل عبد. "الحماية القانونية الدولية للأمن الغذائي العالمي"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون ،٢٠٢٤.

٢- عبد العظيم حمدان عليوي. "الحماية الجنائية للثروة الحيوانية (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، ٢٠١٦.

٣- عفاف عطية كامل. "حكم إجراء التجارب الطبية (العلاجية)على الإنسان والحيوان"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، ٢٠٠٢.

٤- ميسوم خالد. "الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة (دراسة مقارنة)"، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،٢٠١٨.

٥- نورا لواء جاسم. "العيّنات البشرية في التجارب العلمية -دراسة فقهية –"، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية، قسم الدراسات القرآنية والفقه، ٢٠٢٣.

**ثالثاً: البحوث المنشورة في المجلات**

١- بن قطاط خديجة. "الحماية القانونية لرفاهية الحيوان على المستوى الأوربي"، بحث *منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي*، المجلد السادس، العدد الثاني ، (٢٠٢٢).

٢- م. م بهاء صباح أحمد. "المبادرة التشريعية بين الاطلاق والتقييد"، بحث *منشور في مجلة الشرائع للدراسات القانونية*، المجلد (٢)، العدد (٣)، (٢٠٢٢).

٣- حوراء قاسم فانوس ،أ.م.د مصطفى سالم عبد . "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ"، *مجلة العلوم القانونية* ، المجلد ٣٧ ، الجزء الأول ، كانون الثاني ، (٢٠٢٣): عدد خاص لبحوث التدريسين مع طلبة الدراسات العليا.

٤- أ. خان أحلام، أ. زاوي صورية. "السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية"، *جامعة بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد السابع، (٢٠١٠).

٥- م. د زاجية عبد الرزاق حسن. "منهج الجاحظ في كتاب الحيوان"، بحث *منشور في مجلة آداب البصرة*، العدد (٦٩)، (٢٠١٤).

٦- م. د زينة عبد الأمير عبد الحسن . "دور الأمم المتحدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة العمل المناخي انموذجاً"، *مجلة العلوم السياسية* ، العدد ٦٧، حزيران ، (٢٠٢٤).

٧- د. ضياء رفيق مرجان، كريم هاني محمد. "التخطيط البيئي لإنعاش هور السناف بمياه نهر المصب العام في محافظة ذي قار"، *مجلة المخطط والتنمية*، العدد (٢٥)، (٢٠١٢).

٨- ضياء محمود سالم ، أ.م.د تغريد محمد قدوري . "فاعلية الإجراءات الضبطية للإدارة في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في العراق"، *مجلة العلوم القانونية* ، المجلد ٣٨، العدد الثاني ، (٢٠٢٣).

٩- د. غانم عبد دهش الشباني. "الحماية الدستورية للتنوع الاحيائي (دراسة مقارنة)"، بحث *منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد الثامن، العدد الثاني، (٢٠١٧).

١٠- د. فاضل جواد دهش. "الثروة الحيوانية في العراق وضرورات الدعم الحكومي"، *مجلة واسط للعلوم الانسانية*، المجلد (١٢)، العدد (٣٣)، (٢٠١٦).

١١- فالح عبد النعيم أمين، عبد الرحيم محمد عبد الموجود. "دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي لأهم المجموعات والسلع الغذائية النباتية في مصر"، بحث *منشور في مجلة أسيوط للعلوم الزراعية*، (٤٨)، العدد (٤)، (٢٠١٩).

١٢- أ.م محمد رافع يونس محمد. "النظام القانوني للتجارب على الحيوانات"، *بحث منشور في مجلة القانون للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد (٨)، العدد (٢٨)، (٢٠١٩).

١٣- د. محمد نور الدين سيد. "الحماية الجنائية لحق الحيوان في سلامة الجسم"، *بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، المجلد الثاني، العدد الثاني، (٢٠١٦).

١٤- أ. معمر محمد الحاج، أ. سهاد تحسين دولة. "إجراء التجارب الطبية على الإنسان والحيوان"، *بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر لكلية الشريعة، بعنوان أخلاقيات المهن الطبية من منظور إسلامي وقانوني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين*، (٢٠٢١).

١٥- أ. هويدي عبد الجليل. "العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، العدد (٩)، (٢٠١٤).

**رابعاً: التشريعات**

**أ- التشريعات العـــــــــراقية**

**❖ التشريعات العادية**

١- قانون تنظيم ذبح الحيوانات رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢ المعدل.

٢- قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ المعدل.

٣- قانون ضبط الأموال المهربة والممنوع تداولها في الأسواق المحلية رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨.

٤- قانون وزارة البيئة العراقية رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨.

٥- قانون حماية الحيوانات البرية رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠.

٦- قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل.

٧- قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣.

٨- قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢.

**❖ التعليمات**

١- تعليمات رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٣ الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بشأن الحجر البيطري.

**ب- التشريعات الإمـــــــاراتية**

**❖ التشريعات العادية**

١- قانون الكمارك لإمارة دبي رقم (٤) لسنة ١٩٩٨.

٢- القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

٣- القانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧ المعدل في شأن الرفق بالحيوان.

٤- قانون اتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٣ بشأن الوقاية من الامراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها.

٥- القانون المحلي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الغذاء في امارة دبي.

❖ **القرارات**

١-القرار الوزاري رقم (٣٨٤) لسنة ٢٠٠٨ م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٧م.

٢- القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار نظام الوقاية والسيطرة على الأمراض الحيوانية والوبائية المشتركة في إمارة أبو ظبي.

**ت-التشريعات المـــــــــصرية**

١- قانون الكمارك المصري رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣المعدل.

٢- قانون وزارة الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦المعدل.

٣- قانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١.

**ث-التشريعات اليمـــــــــنية**

١- قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم وحماية الثروة الحيوانية المعدل.

**خامساً: قوانين المنظمات الـــــــدولية والاعلانات العالمية**

١- القانون الصحي لحيوانات اليابسة لسنة ٢٠١٩.

٢- الإعلان العالمي لحقوق الحيوان ومبادئه الأربعة عشر الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٧٨/١٠/١٥.

**سادساً: الـــــتقارير والمقالات على المواقع الالكترونية**

١- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. مساهمات قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لجنة الزراعة، الدورة السابعة والعشرون.

٢- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. الأمن الاقتصادي حماية حياة البشر والحفاظ على سبل العيش، مبادئ الأمن الاقتصادي، منشور على الموقع الإلكتروني للجنة https://www.icrc.org/ar/what-we-do/economic-security .

٣- جمهورية العراق، وزارة البيئة. الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق ٢٠٢٤-٢٠٣٠.
٤- منظمة الأمم المتحدة. اليوم الدولي للمرأة الريفية ١٥/تشرين الأول، المرأة الريفية تحافظ على الطبيعة من أجل مستقبلنا الجماعي، منشور على موقع المنظمة وعلى الرابط https://www.un.org/ar/observances/rural-women-day تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٣٠ في الساعة ٢:٠٠ ص.
٥- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. إطلاق أطار للتنمية الثروة الحيوانية المستجيبة للمساواة بين الجنسين، تقرير منشور على الرابط التالي https://www.ccacoalition.org/ar/news/launch-framework-gender-responsive-livestock-development تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٣٠ في الساعة ٤:١٥ ص.
٦- أ.م. د هيثم لطيف عبد الهادي. التجارب على الحيوان وهل من بديل، مقال منشور على الموقع الالكتروني، لجامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الصرفة، قسم علوم الحياة، ومتوفر على الرابط التالي https://www.uoanbar.edu.iq/EPSCollege/News_Details.php?ID=401 تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٦ في ١٠:٥٥ م.
٧- د. مريم بدير. أخلاقيات التعامل مع حيوانات التجارب، مقال منشور على الرابط التالي: https://m.gomhuriaonline.com/Gomhuria/990788.html تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٤ في الساعة ٥:٣٩ص.
٨- برلماني يتقدم بمشروع قانون لحماية حقوق الحيوان. وعلى الرابط الاتي https://www.elbalad.news/5200413

**سابعاً: الموسوعات والمدونات وأوراق الإحاطة**

١- الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة، مركز التمييز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠١٤.
٢- وزارة الصحة العراقية. مدونة اخلاقيات البحوث، المرشد الأخلاقي لتنفيذ البحوث الصحية في مؤسسات وزارة الصحة، والصادرة من المركز الوطني للتدريب والتنمية البشرية، شعبة إدارة المعرفة، وحدة البحوث، ٢٠١٨.
٣- بهاء عيسى ياس. إجراءات وزارة الزراعة بخصوص (الثروة الحيوانية والدواجن والاسماك)، ورقة احاطة، مجلس النواب، دائرة الأبحاث، تشرين الثاني، ٢٠٢٠.

**ثامناً: المصادر الأجنبية**

1-Katie C. Galanes. Detailed Discussion of Anima Testing in Commercial Products, Animal Legal Historical Center2010. &، https://www-animallaw-info.translate.goog/article/detailed-discussion-animal-testing-commercial-products?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc Date of visit 6/1/2025, at 12:00AM.

2- word organization for animal health. Animal welfare https://www.woah.org/en/what-we-do/animal-health-and-welfare/animal-welfare/ Date of visit, 12/1/2025, at 2:00AM.

3- word organization for animal health. Animal welfare, Previous sours.